الأمم المتحدة

E/AC.51/2024/L.4/Add.2

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: Limited
13 June 2024
Arabic
Original: English

لجنة البرنامج والتنسيق

الدورة الرابعة والستون

نيويورك، 13 أيار/مايو – 14 حزيران/يونيه 2024

مشروع التقرير

المقرِر: السيد نويل م. **نوفيشيو** (الفلبين)

إضافة

المسائل البرنامجية: الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2025

(البند 3 (أ))

البرنامج 2
الشؤون السياسية

1 – نظرت اللجنة، في جلستها الحادية عشرة، المعقودة في 20 أيار/مايو 2024، في البرنامج 2، الشؤون السياسية، من الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2025 والأداء البرنامجي في عام 2023 (A/79/6 (Sect. 3)). وكان معروضاً على اللجنة أيضاً مذكرة من الأمانة العامة عن استعراض الخطة البرنامجية المقترحة حسب الهيئات القطاعية والفنية والإقليمية (E/AC.51/2024/6).

المناقشة

2 – أعربت الوفود عن تقديرها ودعمها للعمل الذي تقوم به إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام دعما لجهود الأمم المتحدة على الصعيد العالمي في منع نشوب النزاعات وتسويتها، وتقديم المساعدة الانتخابية، وصنع السلام، وبناء السلام، والحفاظ على السلام. وأعربت الوفود أيضا عن تقديرها وتثمينها للمساهمات التي قدمها مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، ومكتب سجل الأمم المتحدة للأضرار الناشئة عن تشييد الجدار في الأرض الفلسطينية المحتلة، ومكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي، ومكتب مكافحة الإرهاب، دعما لعمل ركيزة السلام والأمن.

200624 180624 24-09183 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

3 - ورحبت الوفود بعرض خطة برنامجية شاملة وبالبرامج الفرعية المتنوعة، مما مكن من فهم تكامل النتائج.

4 - وأعرب أحد الوفود عن رأي مفاده أنه من المهم، بالنظر إلى التحديات المستمرة والناشئة أمام السلام العالمي ومختلف النزاعات الدولية الطويلة الأمد التي تنتظر التسوية، أن تواصل الأمم المتحدة تعزيز جهودها في مجالي إدارة منع نشوب النزاعات وتسوية النزاعات بصورة دائمة. وقال وفد آخر إن أنجع طريقة لتحقيق السلام واستدامته تكون من خلال المشاركة السياسية ومعالجة الأسباب الجذرية للنزاع، بما في ذلك قضايا التنمية من قبيل الفقر وعدم المساواة الاجتماعية.

5 - وأعرب أحد الوفود عن التزامه القوي بالنهوض بخطة الأمم المتحدة المتعلقة بالمنع وشدد على أن تعزيز التعاون الدولي من أجل منع الفظائع الجماعية ومواصلة تطوير آليات الإنذار المبكر الوطنية والدولية يندرجان في إطار الأولويات الهامة. وكرر الوفد تأكيد الحاجة إلى كفالة التجانس والتآزر والتنسيق في عمل المنظمة على ربط الجهود الأمنية والإنسانية والإنمائية التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة بجهود سائر الأطراف الفاعلة الدولية والإقليمية. وطلب الوفد توضيحا بشأن الآليات التي تستخدمها إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام لكفالة الرصد المستقل والدقيق والتقييم السليم للحالة الأمنية في مناطق النزاع.

6 - وشدد وفد آخر على الجهود التي بذلها لمعالجة المسائل الأمنية وتعزيز السلام العالمي، بسبل منها تنفيذ مبادرة الأمن العالمي، الموجهة لدعم المبادئ والسعي إلى تحقيق العدالة، ومعالجة القضايا الصعبة، وتعزيز التآزر والتعاون. وقد لقيت المبادرة الترحيب والدعم من أكثر من 100 بلد، ومن المنظمات الدولية والإقليمية، وأعطت زخما للجهود المتضافرة الرامية إلى صون السلام العالمي. ودعا الوفد المجتمع الدولي إلى تعزيز توافق الآراء بشأن ضمان الأمن المشترك، وتشجيع التسوية السلمية للنزاعات، وتعزيز العمل الموجه نحو تحقيق النتائج من أجل زيادة التعاون العملي دعما للأمن الدولي، واستقراء نهج جديدة لتحسين نظام حوكمة الأمن العالمي. وأعرب الوفد عن استعداده للعمل مع جميع الأطراف لكفالة التنفيذ السليم للمبادرة والنهوض بعالم أكثر سلاما، من خلال السعي إلى تحقيق الأمن المشترك، وإعلاء مبادئ الانفتاح والشمولية، ومنح الأولوية للإجراءات العملية.

7 - ولاحظ أحد الوفود أن الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2024 تضمنت فرعا عن البعثات السياسية الخاصة وسأل عن سبب عدم إدراج هذا الفرع في الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2025. وأشار الوفد نفسه إلى قرار الجمعية العامة 278/77، الذي وسعت فيه الجمعية نطاق الوظائف الخاضعة لنظام النطاقات المستصوبة ليشمل جميع الوظائف الممولة من الميزانية العادية ضمن الفئة الفنية والفئات العليا، بما في ذلك في البعثات السياسية الخاصة، واستفسر عن الكيفية التي غيَّر بها هذا القرار الاستقدامَ في البعثات السياسية الخاصة.

8 - ورغم أن المسائل المتصلة بأجزاء البرنامج التي تتناول الموارد المالية والبشرية لا تدخل في نطاق ولاية اللجنة، أعرب أحد الوفود عن تأييده القوي لتوفير الموارد المثلى للمجالات التي تدخل في نطاق إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام ومكتب مكافحة الإرهاب.

9 - وأعربت عدة وفود عن تأييدها للتمثيل الجغرافي العادل وطلبت إلى الإدارة العليا للإدارة والمكاتب في إطار البرنامج 2 أن تعزز الشمولية والتنوع في تكوين ملاك موظفيها. ودعا أحد الوفود الإدارة والمكاتب إلى النظر في اتخاذ تدابير ملموسة وفورية وعملية لزيادة نسبة الموظفين من البلدان النامية، ولا سيما من البلدان غير الممثلة والبلدان الممثلة تمثيلا ناقصا، من أجل الوفاء بولاياتها على نحو أفضل وتيسير عملها.

10 - وفيما يتعلق باستراتيجية الإدارة، لاحظت عدة وفود الإشارة إلى تنفيذ استراتيجيات إقليمية شاملة تعالج المسائل العابرة للحدود (الفقرة 3-3) وطلبت مزيدا من المعلومات في هذا الصدد.

11 - ولوحظ أن الإدارة ما فتئت، وفقا للفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة، تعزز تعاونها مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في مجال السلام والأمن. وأحاط أحد الوفود علما باعتزام الإدارة مواصلة تعزيز الشراكات مع المنظمات الإقليمية وغيرها من المنظمات في ميدان السلام والأمن (الفقرة 3-6)، فضلا عن الإشارة إلى بناء قدرات المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية (الفقرة 3-17 (ج) '5'). وفي هذا الصدد، أشار الوفد إلى الاجتماع التشاوري السنوي المشترك الافتتاحي بين مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي ومجلس الوساطة والأمن التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا الذي عقد في 24 نيسان/أبريل 2024، وأوصى بأن تدعم الأمم المتحدة هذه الجهود الإقليمية ودون الإقليمية، مضيفا أنه يرحب بمزيد من التعليقات من الأمانة العامة بشأن الكيفية التي يمكن بها للبرنامج أن يدعم هذه المبادرات.

12 - وبالإشارة إلى البرنامج الفرعي 1، منع نشوب النزاعات وإدارتها وتسويتها، أشارت الوفود إلى التزامها بمنع نشوب النزاعات وأعربت عن تأييدها القوي للجهود التي تبذلها الأمم المتحدة بغية تحسين قدرات وإمكانات الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية لتحديد حالات النزاع ومنع نشوبها ومعالجتها. وشُجعت الإدارة على التركيز بشكل أكبر على هذه المهام البالغة الأهمية، ولا سيما جهود المنع. وبالإشارة إلى الفرع المتعلق بالاستراتيجية من البرنامج الفرعي، رحب أحد الوفود بالإشارات إلى تفعيل الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن والخطة المتعلقة بالشباب والسلام والأمن. وأعرب الوفد عن رأي مفاده أن هذه الأنشطة ينبغي أن تكون شاملة للخطة المتعلقة بالأطفال والنزاع المسلح، نظرا لأهمية حماية وتمكين الأطفال المتضررين من النزاعات.

13 - وأعرب أحد الوفود عن تأييده للخطة الجديدة للسلام ورحب بالجهود الرامية إلى تعزيز استخدام الصكوك الدبلوماسية بشكل أفضل لمنع نشوب النزاعات. وشجع الوفد الإدارة على تعزيز عملها المتعلق بالتوقع المبكر واستخدام نهج مستنيرة سياسيا ومتعددة التخصصات لمعالجة أسباب النزاع، وبناء القدرة على الصمود، والسعي إلى تجنب المسببات التي تؤدي إلى تصاعد الإنذارات المبكرة إلى عنف. وطُلب إلى الإدارة أن تقدم مزيدا من المعلومات عما يمكن أن تفعله أكثر من ذلك لتحديد الدوافع الأساسية المبكرة للنزاعات، من قبيل تغير المناخ، والضغوط الاقتصادية، واستمرار أوجه عدم المساواة، وللنظر في تلك الدوافع ومواجهتها.

14 - ولاحظ وفد آخر أن البرنامج هو أحد البرامج القليلة التي تتضمن إشارة إلى مؤتمر القمة المعني المستقبل، الذي لم يعقد بعد. وأقر الوفد بأن الإشارة إلى مؤتمر القمة أمر مفهوم بالنظر إلى الإشارة الواردة في الخطة البرنامجية إلى الخطة الجديدة للسلام، التي تشكل جزءا من مناقشات مؤتمر القمة. وطلب الوفد توضيحا بشأن كيفية تأثير نتائج مؤتمر القمة على برنامج اللجنة وعملها فيما يتعلق بالبرمجة. وسأل الوفد أيضا عن الكيفية التي ستتمكن بها اللجنة من مراعاة القرارات الصادرة عن مؤتمر القمة لعام 2025، نظرا لأن اللجنة ستستعرض في العام التالي الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2026.

15 - وجرى الترحيب بعمل البرنامج الفرعي في المساهمة في وضع استراتيجيات إقليمية، بالشراكة مع الدول الأعضاء والبعثات السياسية الخاصة المعنية. وبالإشارة إلى النتيجة 2، تمكين الدول الأعضاء من الحصول على التحليل السياسي الموسع والمعزز للاسترشاد به في منع نشوب النزاعات المسلحة وإدارتها وحلها، رحب أحد الوفود بالجهود التي تبذلها الإدارة لتقديم تحليل أشمل في تقاريرها المقدمة إلى الجمعية العامة، تشمل ما يتعلق منها بقضايا التنمية الاجتماعية والاقتصادية، والمساواة بين الجنسين، وإشراك الشباب.

16 - وكرر أحد الوفود تأكيد دعمه لأنشطة مكتب المستشار الخاص للأمين العام المعني بمنع الإبادة الجماعية. ورغم أن المسائل المتصلة بأجزاء البرنامج التي تتناول الموارد المالية والبشرية لا تدخل في نطاق ولاية اللجنة، أكد أحد الوفود ضرورة تزويد المكتب بالموارد البشرية والمالية اللازمة لكي يتمكن من تنفيذ ولايته بالشكل السليم في مجال الإنذار المبكر والمنع. وشدد الوفد على أن من الأهمية بمكان تعزيز قدرات المكتب على التصدي لخطاب الكراهية، بهدف تحسين التنسيق في تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة وخطة عملها بشأن خطاب الكراهية من قبل المكتب. وأكد الوفد أهمية كفالة استقلالية المكتب ونزاهته بهدف كفالة تنفيذ ولايته بالشكل السليم في مجال المنع. وينبغي أن تنعكس هذه الاستقلالية في الهيكل التنظيمي للأمانة العامة. وفي هذا السياق، طلب الوفد مزيدا من المعلومات عن الولاية والصلة بين الإدارة والمكتب. وطلب الوفد أيضا معلومات عن المعايير المتخذة لاستقدام موظفي المكتب.

17 - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي 2، المساعدة الانتخابية، دعا أحد الوفود إلى إجراء تقييم أكثر دقة يركز على النتائج فيما يتعلق بالنقاط المرجعية للمساعدة الانتخابية، بدلا من تعداد المساعدة التقنية المقدمة إلى الدول الأعضاء. وجرى الترحيب بفرص التدريب الإقليمية المتاحة في إطار البرنامج الفرعي لموظفي الانتخابات. وأشار أحد الوفود إلى أن المشاركة في هذه الدورات التدريبية زادت باطراد منذ عام 2021، على النحو المبين في الشكل الثالث من الباب الثالث. وفيما يتعلق بالنتيجة 3، زيادة تمثيل المرأة في العمليات الانتخابية والسياسية، لاحظ أحد الوفود أن المرأة لا تزال ممثلة تمثيلا ناقصا في العمليات الانتخابية والسياسية، وشجع الإدارة على مواصلة تشجيع مشاركة المرأة في العمليات الانتخابية والسياسية على الصعيدين الوطني والإقليمي.

18 - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي 3، شؤون مجلس الأمن، أعربت الوفود عن تقديرها للمساعدة المستمرة التي يقدمها البرنامج الفرعي لتيسير عمل مجلس الأمن بكفاءة. ولوحظ أن عمل البرنامج الفرعي يعود بالفائدة على أعضاء المجلس والأمم المتحدة عموما على حد سواء. ورحب أحد الوفود باستمرار التركيز على تعزيز الوصول إلى المعلومات وتوفير التدريب على إجراءات المجلس، وهو أمر أساسي لتيسير عمل المجلس.

19 - وفيما يتعلق بالأداء البرنامجي في عام 2023، جرى الترحيب بالجهود المبذولة لتوسيع نطاق أدوات الاتصال الرقمي، على النحو المشار إليه في الفقرة 3-45. ولوحظ أن منصة e-deleGATE تشكل مصدرا قيما للمعلومات بالنسبة للوفود. وأعرب أحد الوفود عن تقديره لعمل البرنامج الفرعي في تقديم مقترحات أفرقة الخبراء إلى لجان الجزاءات التابعة لمجلس الأمن، وذلك باستكمال قائمة الخبراء وتعهدها. وفي هذا الصدد، شدد الوفد على أهمية وجود قائمة مستكملة بالخبراء الجاهزين للانتشار بغية التعجيل بالعملية ومنح الأولوية لإدراج المرأة في أفرقة الخبراء. وفيما يتعلق بالنتيجة 3، تعزيز الانخراط مع الدول الأعضاء في أعمال مجلس الأمن، رحب أحد الوفود بالجهود الرامية إلى تعزيز الانخراط مع أعضاء الأمم المتحدة، بسبل منها عرض تدريبي يراعي التعقيبات الواردة من المشاركين، على النحو المشار إليه في الفقرة 3-52. وجرى التشديد على أن يظل الأعضاء الجدد في مجلس الأمن نقطة ذات أولوية بالنسبة للانخراط.

20 - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي 5، قضية فلسطين، قال أحد الوفود إنه لا يؤيد استخدام الأنصبة المقررة للبرنامج الفرعي، وهو أمر سابق لأوانه ويفترض مسبقا التوصل إلى نتيجة للمسائل المتعلقة بالوضع النهائي التي لا يمكن حلها إلا من خلال المفاوضات بين الطرفين، ومن ثم فإنه يؤدي إلى نتائج عكسية بالنسبة للجهود الرامية إلى ضمان سلام دائم.

21 - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي 6، مكتب دعم بناء السلام، أعربت الوفود عن تقديرها وتأييدها القوي لعمل البرنامج الفرعي وعن التزامها به. وقالت إن جهود بناء السلام التي تملك زمامها البلدان والأقاليم هي عناصر مكملة هامة لعملية بناء السلام التي تضطلع بها الأمم المتحدة. ورحبت الوفود أيضا بالتركيز على زيادة التنسيق والتكامل بين الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية بشأن التدخلات في بيئات النزاع.

22 - وجرى التنويه بعمل البرنامج الفرعي في تيسير عمل لجنة بناء السلام. ولاحظ أحد الوفود أن اللجنة تؤدي دورا هاما في المساعدة على توجيه ودعم استجابات الأمم المتحدة والدول الأعضاء في جميع المراحل المتوالية لعملية السلام، بسبل منها تنفيذ اتفاقات السلام والحوار السياسي؛ وتعزيز التعايش وتسوية النزاعات بالوسائل السلمية؛ وتنشيط النمو الاقتصادي؛ وإعادة إنشاء الخدمات الإدارية الأساسية. وأعرب أحد الوفود عن سروره لتمكن البرنامج الفرعي من تنظيم زيارات اللجنة وإسداء المشورة التقنية والفنية فيما يتعلق باجتماعات اللجنة.

23 - وشجع أحد الوفود بقوة على توثيق التعاون بين مكاتب الأمم المتحدة ووكالاتها. ورحب الوفد بالجهود الرامية إلى توسيع نطاق البلدان التي تعمل مع لجنة بناء السلام وأقر بالجهود المبذولة في هذا الصدد. وأعرب الوفد عن تأييده لتوسيع الدور الذي تضطلع به اللجنة بهدف تمكين منظومة الأمم المتحدة من معالجة المسائل الشاملة لعدة قطاعات المتمثلة في الأمن، وتغير المناخ، والصحة، والتنمية، والمساواة بين الجنسين، وانتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان من منظور المنع، بالتنسيق مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وغيرها من هيئات الأمم المتحدة المكلفة بمعالجة هذه المسائل، بمزيد من الفعالية والمساءلة.

24 - ورحب وفد آخر بالإشارات إلى زيادة الموارد المتاحة للمرأة وزيادة مشاركتها في بناء السلام، وقال إنه يتطلع إلى تحقيق الأهداف الواردة في النتيجتين 1 و 2. وفيما يتعلق بالنتيجة 2، زيادة مشاركة النساء والشباب العاملين في مجال بناء السلام في اجتماعات لجنة بناء السلام، لوحظ أن الفقرة 3-88 تبلغ عن التنفيذ في عام 2023، بما في ذلك الأسباب الكامنة وراء عدم تحقيق الأهداف المقررة. وفي هذا السياق، رحب أحد الوفود بالأهداف المقررة لعام 2025، على النحو المبين في الشكل الثاني عشر من الباب الثالث، وأعرب عن أمله في أن يواصل البرنامج الفرعي جهوده في هذا الصدد.

25 - وبالإشارة إلى النتيجة 3، زيادة التركيز على المراحل الانتقالية التي تمر بها البعثات، أعرب أحد الوفود عن تأييده لزيادة التركيز على هذه المراحل الانتقالية ورحب بالإشارة إلى بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية باعتبارها مثالا وجيها على ذلك. وعلى نطاق أوسع، شدد الوفد على ضرورة إجراء المراحل الانتقالية باتباع نهج تدريجي وبالشراكة مع أصحاب المصلحة الرئيسيين، بمن فيهم النساء والشباب، بهدف كفالة حماية المدنيين.

26 - وفيما يتعلق بمكتب مكافحة الإرهاب، قال أحد الوفود إنه يعلق أهمية خاصة على مكافحة التهديدات الإرهابية وأعرب عن أسفه لأن نتائج المكتب لا تعكس تماما المناقشات التي أجرتها اللجنة بشأن الخطة البرنامجية المقترحة خلال دورتها السابقة في عام 2023. وفيما يتعلق بالفقرة 3-218 (أ) والجدول 3-72، أعرب الوفد عن رأي مفاده أن هناك تركيزا مفرطا على تعزيز دور المجتمع المدني في مكافحة الإرهاب. ورأى الوفد أن من الضروري إبقاء عمل المكتب مركزا على مهمته الرئيسية المتمثلة في تقديم المساعدة التقنية إلى الدول الأعضاء التي تحتاج إليها. وفي هذا الصدد، تساءل الوفد عن سبب استبعاد الإشارات إلى بناء القدرات في الفقرة 3-218 (و) وتعزيز القدرات في الفقرة 3-219 (ب)، مشيرا إلى أن هذه العبارات قد ظهرت في الخطة البرنامجية لعام 2022، وقال إنه كان ينبغي إدراجها في الخطة البرنامجية لعام 2025.

27 - وفيما يتعلق بالفقرة 3-222 التي تتناول التنسيق والاتصال بين الوكالات، لاحظ أحد الوفود المعلومات المفصلة بشأن اتفاق الأمم المتحدة العالمي لتنسيق مكافحة الإرهاب، وقال إنه لما كانت الخطة البرنامجية المقترحة تتصل بمكتب مكافحة الإرهاب، فإنه كان يود أن يرى صيغة مبسطة للفقرة 3-222 تركز على مهام التنسيق التي يضطلع بها المكتب.

28 - وفيما يتعلق بالنتيجة 2، تعزيز التنسيق والاتساق فيما بين كيانات اتفاق الأمم المتحدة العالمي لتنسيق مكافحة الإرهاب والمنظمات الإقليمية والجهات الشريكة الأخرى لدعم جهود مكافحة الإرهاب التي تبذلها الدول الأعضاء، لاحظ أحد الوفود أن الفقرة 3-234 لا تشير سوى إلى منظمة واحدة، هي المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب. وقال الوفد إن المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب هو منصة للتفاعل بين ممثلي الدول الأعضاء وإن ليس من وظيفته تعزيز التنسيق فيما بين كيانات الأمم المتحدة. وتساءل الوفد أيضا عن سبب الإشارة إلى هذه المنظمة فقط دون غيرها، وارتأى أن تُحذف تلك الإشارة. وأعرب الوفد كذلك عن قلقه إزاء مقياس الأداء المقرر لعام 2024 المتمثل في تعزيز مشاركة منظمات المجتمع المدني في عمل اتفاق الأمم المتحدة العالمي لتنسيق مكافحة الإرهاب، من خلال زيادة مشاركتها في الأفرقة العاملة الثمانية التابعة له (الجدول 3-72). وأشار الوفد إلى أن الاتفاق العالمي لتنسيق مكافحة الإرهاب قد وُضع دون موافقة الدول، وتحديدا لتعزيز التنسيق فيما بين كيانات الأمم المتحدة المشاركة في مكافحة الإرهاب. ورأى الوفد أنه لا يمكن لممثلي المجتمع المدني، استنادا إلى ولاية مكتب مكافحة الإرهاب، المشاركة في الأفرقة العاملة التابعة للاتفاق. وشدد الوفد على ضرورة الاستعاضة عن هذه النتيجة بنتيجة تتعلق بالمساعدة التقنية المقدمة إلى الدول الأعضاء، وهي تتمثل، حسبما يرى، في الولاية الرئيسية للمكتب.

الاستنتاجات والتوصيات

29 - **أوصت اللجنة بأن تنظر الجلسة العامة للجمعية العامة أو اللجنة الرئيسية المعنية أو اللجان الرئيسية التابعة للجمعية العامة، تمشيا مع قرار الجمعية العامة 244/78، في الخطة البرنامجية للبرنامج 2، الشؤون السياسية، من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2025 تحت بند جدول الأعمال المعنون "تخطيط البرامج" خلال الدورة التاسعة والسبعين للجمعية.**